سياسة التعليم في تركيا وأثرها في تطور الأحداث السياسية 1950 – 1960

أ.د.فلاح حسن كزار
مكان العمل:- جامعة كربلاء/كلية التربية للعلوم الإنسانية/قسم التاريخ
falah72.a@uokerbale.edu.iq

ا لمقدمة

شكلت السياسة التعليمية لتركيا احدى البنى الاساسية التي مكنتها من السير قدما باتجاه النهوض والتطور في مختلف مفاصل الدولة ،وبالتالي مجاراة الامم الاخرى في عملية صناعة قرار سياسي واع ،يستمد اسسه من قاعدة المعرفة التي ترتكز الى التربية والتعليم بدرجة كبيرة ، فمنذ سقوط الخلافة العثمانية وقيام الجمهورية التركية عام 1923 أخذت تركيا تتخطى الخطوة تلو الأخرى من اجل مواكبة حركة النهوض والتطور التي شهدها العالم الغربي ،لذا أخذت تركيا منذ تولي مصطفى كمال أتاتورك رئاسة الجمهورية الجديدة في ذلك العام تتجه نحو الغرب ، وتسير بسرعة مدهشة في اقتباس ما تريده من المدنية الغربية لاسيما بعد تأخر الدولة العثمانية أكثر من قرنين من الزمان عن الغرب ، لذا أرادت تركيا الجديدة أن تجاري الأمم ، وعليه اصدر مصطفى كمال أتاتورك [1] العديد من القرارات التي كانت ذا اثر كبير في المجتمع التركي لاسيما في ميدان التربية والتعليم ،والتي سنتطرق اليها ولو بشيء بسيط من الذكر للاطلاع على الأرضية التعليمية آنذاك والتي مهدت الطريق للحكومات اللاحقة في السير عليها وتطويرها ، وعليه سأحاول من خلال هذا البحث المتواضع أن أسلط الضوء على ما فعله الحزب الديمقراطي التركي في تطوير ميدان التربية والتعليم خلال توليه الحكم للمدة من عام 1950 إلى عام 1960 .

تضمن البحث ثلاث مباحث وخاتمة ،تطرقت في الأول منه إلى طبيعة النظام التعليمي وهيكله الإداري واهم أهداف التعليم فيها خلال المدة 1923–1946 وعرجت فيه أيضا على أهم الخطوات والانجازات التي اتخذها مؤسس تركيا الحديثة (مصطفى كمال أتاتورك) في ميدان التربية والتعليم والجهات المسؤولة عن إدارة شؤون التعليم، أما المبحث الثاني فقد حمل عنوان السياسة التعليمية في تركيا خلال حكم الحزب الديمقراطي (1950–1960)، أما المبحث الثالث فقد جاء تحت عنوان أثر السياسة التعليمية في تطور الاحداث السياسية وإنهاء حكم الحزب الديمقراطي 1960،فيما بينت الخاتمة اهم الاستنتاجات التي توصل اليها الباحث.

اعتمد البحث على مصادر عديدة ومتنوعة لاسيما مؤلفات الدكتور احمد نوري النعيمي ظاهرة التعدد الحزبي في تركيا ، وكتاب تركيا وحلف شمال الأطلسي وغيرها ، كذلك أردفت الرسائل والاطاريح الجامعية البحث بالكثير من

المعلومات ذات الصلة ، إضافة إلى بعض المصادر العربية والمعربة التي أضافت الكثير من المعلومات لهذا البحث .أخيرا أتمنى أن أكون قد وفقت في إعداد هذا البحث ليكون معينا لطلبة العلم وقراء التاريخ.

Abstract

The research included three sections, the first of which dealt with the most important achievements made by Mustafa Kemal Ataturk in the field of education and the authorities responsible for managing educational affairs. Then, I touched on the structure of the educational system in modern Turkey and the most important goals of education in it. As for the second section, I referred to the government's policy. The Democratic Party towards education in 1950-1960. The third topic came under the title of the role of the educated elite in ending the rule of the Democratic Party in 1950. 1960.

الكلمات المفتاحية

(تركيا،التعليم ، أتاتورك،عدنان مندريس)

المبحث الأول

النظام التعليمي وهيكله الإداري 1923-1946

عمل مصطفى كمال اتاتورك بعد قيام الجمهورية التركية الحديثة عام 1923 على إلغاء التكايا والزوايا والطرق الدينية التي كانت أساس الأماكن العلمية والتعليمية في البلاد ، كما قام بتغريب التعليم واللغة التركية ، وعمل على توحيد المدارس وإلغاء الحروف العربية واستبدالها بحروف لاتينية ، فاصدر قانون توحيد المدارس عام 1924 والذي تم فيه جمع المؤسسات التعليمية والدينية وغير الدينية في وزارة المعارف ، وأوكل إلى الوزارة ذاتها إنشاء كلية الالهيات لتختص بالأمور الدينية ، فضلا عن إنشاء مدارس خاصة لتخريج الأئمة والخطباء ، وكان هدف مصطفى كمال أتاتورك من ذلك هو فك ارتباط تركيا بالإسلام واللغة العربية[2] .

بدأت نغمة جديدة بتعليم اللغة التركية لاسيما بعد أن لقب مصطفى كمال أتاتورك نفسه (أبو الأتراك) والذي لم يكتف بإغلاق المدارس الدينية فحسب ،بل قطع مصادر تمويلها التي تعد المصدر الاقتصادي الرئيسي لتلك

الطبقة ، ونتيجة لذلك سيطرت الجهات الحكومية بشكل تام إلى كل جوانب المؤسسات الدينية التعليمية والعاملين فيها [3] .

لقد اتخذت الجمهورية (الأتاتوركية) من التعليم الأداة الأساسية لخلق نخب يقع على عاتقها تحديث تركيا ، ولذلك أخضعت الدولة التعليم الحكومي القومي تحت سلطاتها وبإشراف وزارة المعارف ، مع تأسيس نظام تعليمي علماني في مختلف أنحاء البلاد ، كما سعت الدولة الحديثة لنزع الشرعية من التعليم الديني وإغلاق مدارسه وكلياته وعده من الخرافات التي قوضت الشعب التركي لقرون عديدة[4].

لذلك كلف مصطفى كمال أتاتورك العلماء والأدباء لتأسيس (الجمعية اللغوية) لإبراز اللغة التركية وترقيتها إلى مكانة رفيعة بين اللغات العالمية الأخرى، وساهمت الجرائد في الترويج للغة الجديدة باعتبارها(لغة الشمس) و (أم اللغات)، كما انشأ مصطفى كمال أتاتورك (جمعية للتاريخ القومي) التي ترأسها بنفسه واشترك في بحوثها ومناقشتها ،وقرر بأن تنوب عنه لرئاسة الجمعية عند غيابة ابنته بالتبني (بايان عفت) أستاذة التاريخ في ثانوية (ليسه غازي) في انقره ، وقد وضعت هذه الجمعية مؤلفتها التاريخية في أربع مجلدات لتدرس رسميا في مدارس الثانوية ، كما تأسست في انقره مدرسة عليا للتاريخ والجغرافية واللغات والتي اختصت في مجال البحوث العلمية التي تغذي الروح القومية التركية [5]، واستكمالا لتعلم الحروف الجديدة أمر مصطفى كمال أتاتورك بعدم إطلاق سراح الموقوفين المنتهية مدة محكوميتهم حتى يتعلموا الحروف الجديدة ، بل ذهب إلى أكثر من ذلك حينما أمر بإطلاق سراح كل مسجون لم تنته مدة محكوميته إذا تعلم القراءة والكتابة باللغة الجديدة ، كما اصدر عام 1928 قانون تغيير الحروف من الحروف العربية إلى الحروف اللاتينية، وأصدرت وزارة المعارف تعليماتها إلى المدارس بإلغاء الهيئات العلمية والتنفيذية السابقة في الولايات والاقضية ، كما أغلقت مدارس الشريعة ومدارس الوعظ والإرشاد والمدارس الأجنبية الخاصة ،ومنعت المدارس من تعليم الدين بأي شكل من الأشكال ، كما طالبت بانخراط النساء في سلك التعليم ونادت بفتح مدارس في القرى والقصبات والأحياء وإمدادها بالقاعات والمعلمين والمستلزمات الدراسية [6] ،وأجازت اتخاذ المساجد ودوائر الحكومة والمقاهي أماكن للدراسة، وألزمت كل معلم بتعليم الحروف الجديدة لـ (30–50) شخصا ، كما أوجبت هيئات المعارف القيام بمهمة ومراقبة وتفتيش هذه المدارس ، وألزمت كل مؤسسة مالية وصناعية بتهيئة أسباب تعليم موظفيها الحروف الجديدة [7] .

كانت خطوة الانقلاب على الحروف من العربية إلى اللاتينية خطوة حاسمة في تاريخ تتريك اللغة لقطع رابطة الشعب التركي بالثقافة العربية ، الأمر الذي أدى إلى ردة فعل لبعض مكونات الشعب التركي على تلك الخطوات والقوانين لاسيما من قبل الإسلاميين الذين رفضوا إغلاق زواياهم وتكاياهم، ومنهم أصحاب الطريقة النورسية

والتيجانية والرفاعية والقادرية والنقشبندية وغيرها ، الآمر الذي أدى إلى استمرار بعض تلك التكايا والزوايا بمزاولة أعمالها، ووصل عدد مدارسها إلى حوالي (3000) مدرسة اندرجت تحت اسم (اتحاد مدارس القران)، كما أطلقوا عليها اسم (اتحاد رابطة مساعدة طلاب مدارس) (القران ودور التعليم) [8].

بحلول عام 1930 أصبحت علمانية الابتدائية إجبارية ، وفي عام 1931 ألغيت الدروس الدينية من المدارس المتوسطة [9].

من هنا يمكن القول ن جميع الأعمال التي قام بها مصطفى كمال أتاتورك على مختلف الأصعدة خلال السنوات (1923–1931) كانت تتعلق بالدين والتعليم – الجزاءان اللذان لا ينفصلان – بصورة مباشرة وغير مباشرة بهدف إبعاد تركيا عن محيطها الإسلامي والتقرب من الدول الغربية [10].

في عام 1946 بدأت تظهر بوادر الانفراج في قضية التعليم الديني لاسيما بعد أن اقر الرئيس عصمت اينونو [11] منذ عام 1945 التخلص من حكم الحزب الواحد والشروع بقانون التعددية الحزبية ، حتى عاد الإسلام إلى المسرح السياسي كمتغير هام في التنافس على السلطة ، وأعقب ذلك بعد عامين أي عام 1947 حصول أول ثغرة في سد أتاتورك الإصلاحي العلماني حيث قبلت وزارة المعارف بالإشارات الجديدة لتدريس الدين خارج المدارس [12].

أما أهم أهداف التعليم في تركيا الجديدة فيمكن تلخيصها بالاتي:–

1. إعداد المواطن التركي لبلده ومكرسا نفسه لخدمة الإصلاحات الاتاتوركية والقومية التركية كما عبر عنها دستور البلاد ، محافظا ومشجعا للقيم القومية والخلقية والإنسانية والثقافية .
2. إعداد جميع المواطنين الأتراك كأفراد بنائين مجددين ومنتجين ومتوازنين جسميا وعقليا وخلقيا وروحيا وذوي شخصية وتفكير علمي حر ..
3. إعداد جميع الأتراك للحياة من خلال تنمية اهتماماتهم وقدراتهم ليتمكنوا من اكتساب المعارف والمهارات والمواقف والتعاون الضرورية ليساهموا في رعاية محبتهم [13].

أما مسؤولية الإدارة والإشراف والتدقيق في جميع الخدمات التربوية في تركيا الحديثة فقد تولتها وزارة المعارف نيابة عن الحكومة وفقا لشروط القانون الأساسي للتعليم الوطني، وقد أوكلت واجبات ومسؤوليات هذه الوزارة إلى منظمة وطنية مكونة من الوكلاء المساعدين والمديريات العامة والإدارات ، حيث تقوم

بالواجبات الإرشادية والتنفيذية ،ومن ضمن مسؤولياتها أيضا إعداد المناهج وتوفير المعلمين والوسائل التعليمية وإعداد المباني وتوفير المصادر المالية اللازمة وتنظيم الشؤون الإدارية والتوجيه والإشراف على المدارس بجميع مستوياتها ، هذا وتقوم المنظمة المركزية بإدارة المدارس في تركيا من خلال السلطات المحلية [14] .

هنا لابد من الإشارة إلى إن كل موظف في وزارة المعارف وجب عليه أن يكون معلما قبل كل شيء ، ولا يتم تقديمه إلى المناصب الإدارية إلا بعد مروره من خلال دورة تعليمية ، وحتى بعد تقلده وظائف إدارية يبقى المعلم موظفا ، فمدير المدرسة معلما ويدعى معلما لا مديرا ، وكذلك مديرو المعارف ومعاونيهم كلهم معلمون ولأكثرهم درس في المدارس ولو لبضع ساعات في الأسبوع ، فعلى رجل المعارف مهما كانت وظيفته أن يكون معلما قبل كل شيء وان يبقى على اتصال دائم مباشرة مع الحياة التعليمية ، وعليه فان التعليم يعد الأصل في وظائف المعارف [15] .

أما أهم مصادر تمويل المؤسسات التعليمية فيمكن إيجازها بالعرض الآتي:-

إن ميزانية التعليم في تركيا الحديثة هي قسم من الميزانية المحلية لكل ولاية، ويعينها مجلس الولاية على أساس اقتراحات مدير معارف الولاية، ثم تتم المصادقة على الميزانية المحلية من قبل مجلس الوزراء ، أما الضرائب التي تتكون منها الميزانية المحلية فهي عبارة عن ضريبة الأراضي والأبنية والطرق ، وهناك ضرائب أخرى مثل ضريبة البناء وضريبة المذابح ، ومن كل هذه الضرائب يخصص ما نسبة 75% للمعارف ، فضلا عن ذلك فان ميزانية الدولة العامة تساهم في رفد ميزانية التعليم لكل ولاية ، فضلا عن ما يأتي من التبرعات والهبات [16].

يتكون التعليم في تركيا من عدة مراحل وهي كالآتي :

1. **مرحلة التعليم الأساسي** : وهي المرحلة التي تسبق مرحلة التعليم الابتدائي وتبدأ في سن الرابعة من العمر وتستمر إلى سنة السابعة ، وهدف هذه المرحلة هو تحسين قدرات الأطفال الأتراك جسميا وعقليا وعاطفيا ، ومساعدتهم على اكتساب العادات الجيدة وإعدادهم لمرحلة التعليم الابتدائية وتعليمهم اللغة التركية بصورة سليمة .
2. **مرحلة التعليم الابتدائي** : ويكون فيها التعليم إلزاميا لكلا الجنسين ومجاني في المدارس الحكومية ، ويتلقى فيه الطالب تعليمه حسب فئة عمره ، وفي حالة رسوب الطالب في أي مادة يعطى فرصة أخرى ، وتبدأ هذه المرحلة من عمر السابعة وتستمر إلى عمر خمسة عشر عاما .

3. **مرحلة التعليم المتوسط :** ومدة الدراسة فيه ثلاثة سنوات ويبدأ من الثانية عشرة .
4. **مرحلة التعليم الثانوي :** ويبدأ عن سن الخامسة عشرة وينتهي عند سن الثامنة عشرة ، وتشمل هذه المرحلة جميع مؤسسات التعليم العام والمهني والفني .

5- مرحلة التعليم العالي : تمثل هذه المرحلة جميع المؤسسات التعليمية التي تقدم تعليما عاليا لمدة سنتين في المعاهد العليا وأربع سنوات في الجامعات والأكاديميات ومدارس التعليم العالي ، فالجامعات هنا عبارة عن مؤسسات علمية وبحثية ،تتكون من الكليات والأقسام والدوائر والمدارس العليا والمعاهد والمؤسسات الأخرى ذات نفس الطبيعة، وتتمتع الجامعات باستقلاليتها ولها هيئات مشتركة حيث تشكل الجامعات ، وتمنح جميع الكليات شهادة البكالوريوس في نهاية السنة الرابعة والمعاهد والوحدات التابعة لها كوحدات متكاملة ،أما الأكاديميات هي مؤسسات تعليمية وبحثية عليا مستقلة تقدم برامج مختلفة متخصصة وهي أكاديمية الدولة للفنون الجميلة، وأكاديميات العلوم الاقتصادية للتجارة ،و أكاديميات الهندسة والفن المعماري ، أما مدارس التعليم العالي فهي مؤسسات تعليمية عليا تقع خارج نطاق الجامعات والأكاديميات ، وتقدم برامج دراسية لمدة سنتين إلى أربع سنوات وبرامج تدريسية مهنية في بعض المجالات مثل تدريس الفنون التطبيقية والفنون الأخرى كالموسيقى والمسرح والدراسات الإسلامية والبرامج المهنية ، هذا ويحق للطلبة الذين أكملوا دراستهم الثانوية الالتحاق بالجامعات شريطة النجاح في امتحان القبول التي تعده مؤسسة المرشحين، فضلا عن بعض الشروط الخاصة التي تتطلبها برامج هذه المؤسسات، ويمكن توضيح هيكل النظام التعليمي في تركيا وفق المخطط الآتي[17]:

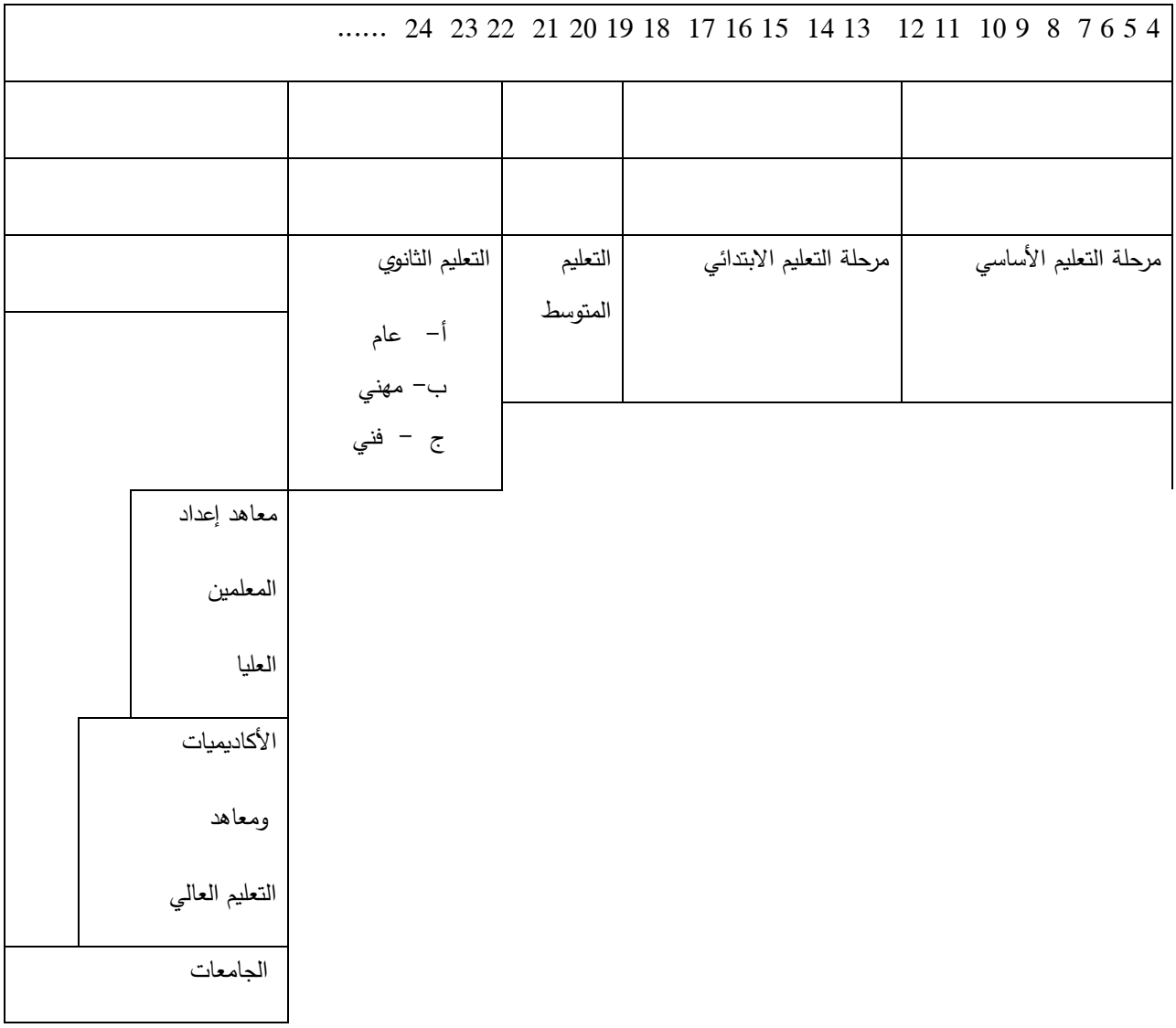

المبحث الثاني

السياسة التعليمية في تركيا خلال حكم الحزب الديمقراطي [18](1950-1960)

على الرغم من كل الإجراءات السابقة التي اتخذها مصطفى كمال أتاتورك وخلفاؤه فيما يتعلق بتطوير التعليم في تركيا، إلا نسبة كبيرة من المجتمع التركي بقيت لا تعرف القراءة والكتابة على الطريقة الجديدة [19] ، لاسيما في الريف التركي ، إذ لم تتجاوز نسبة الذين تعلموا القراءة والكتابة الجديدتين أكثر من 20% وذلك بسبب وجود اتجاه قوي ضد العلمانية في الريف ،لان الإسلام يعد بالنسبة للفلاحين الطريق العام للحياة أكثر من النظام القانوني

للأفكار الغربية ، كما إن الفلاحين في الريف التركي لم يقطعوا علاقتهم مع الوطن العربي بدليل أنهم ظلوا يرسلون أبنائهم إلى الجامعات العربية للتعلم لاسيما الجامعات المصرية كجامعة الأزهر [20]، فضلا عن ذلك فقد تركز معظم الجهد التربوي الحكومي في المدن الكبيرة والصغيرة في حين بقي الريف متخلفا لم يلق العناية المطلوبة، وساعد على ذلك موقف الملاكين والوجهاء المحافظين في الريف الذين وقفوا بالضد من نشر التربية والتعليم بين الفلاحين، إذ كره اؤلئك المالكون أن يروا فلاحين متعلمين ومسيسين يفهمون حقوقهم وقادرين على التعبير عن مظالمهم ، كما صادف ذلك وجود مشكلة أخرى تمثلت بصعوبة إيجاد معلمين من المدن يرغبون في الخدمة في القرى والأرياف، فضلا عن قلة القرى التي تحتوي أبنية مدرسية ،وحتى عند وصول بعض المعلمين لهذه القرى فإنهم وجدوا عالما يصعب عليهم فهمه لان الفجوة كانت بين المدينة والريف كبيرة، إذ كان الفلاح شكوكا لا يزال خاضعا بتأثير رجال الدين المحليين الذين كانوا قوة يحسب حسابها رغم وجود نظام علماني في أنقرة، ومع ذلك نستطيع القول بان رياح التغيير كانت قد بدأت في المناطق الريفية لاسيما في المجال التعليمي ولاسيما بعد عودة أكثر المجندين من الفلاحين إلى قراهم بعد أن تعلموا في الجيش القراءة والكتابة الجديدتين ، فاخذوا على عاتقهم تعليم أبناء قراهم فأصبحوا لهم بمثابة معلمين [21]. وعلى هذا شكلت لجان تربوية لتقصي أسباب فشل حملة التعليم لاسيما المرحلة الابتدائية في القرى ،وتوجهت حملات عدة لتعليم شباب القرى، وقررت الحكومة في سبيل النهوض بالواقع التربوي في الأرياف والقرى التركية من خلال إنشاء المعاهد ريفية – التي كانت متواجدة منذ عام 1940– لتكون واسطة للتغيير هناك ، لكن في عام 1945 تم مهاجمة تلك المعاهد بشدة وذلك بحجة أن التعليم الذي كان يقدمه معلمو هذه المعاهد للفلاحين جعلهم أهدافا سهلة للأفكار المعادية (كالاشتراكية والشيوعية) ويحرضهم على الصراع الطبقي [22]، ومع انتهاء الحرب العالمية الثانية 1945 اشتدت المطالبة ضد حزب الشعب الجمهوري الحاكم آنذاك – حزب مصطفى كمال أتاتورك – بتخلي الحزب عن سياسته العلمانية ،وإلغاء قوانينها وتربية النشء الجديد تربية دينية لاسيما بعد ظهور جمعيات إسلامية [23]، ومع التخوف من الخطر الشيوعي عام 1946 بدأت تظهر المطالبة بتقوية الروح ضدها، وذلك بالرجوع إلى الدين لاسيما وان الدعوة انطلقت من نواب مؤيدين لحزب الشعب الجمهوري ، إذ أكدوا بان السياسة المضادة للدين من قبل الحكومة أدت إلى ترويج السلوك اللا أخلاقي في الدولة [24] .

كما اخذ نواب الأقاليم يطالبون بتعليم الدين في المدارس الرسمية ، مما اضطر المجلس الوطني الكبير [25] إلى مناقشة الموضوع في جلسته التي عقدها يوم 24/ كانون الأول / 1946 [26] ، وتزامن ذلك مع بداية تحول نظام الحكم التركي من نظام الحزب الواحد إلى نظام التعددية الحزبية ، فعاد الإسلام متمثلا بالطرق الدينية التي سبق ذكرها كبديل للمشروع الأتاتوركي الذي ظل طوال عقد من الزمن مشروعا فوقيا بيروقراطيا، وأصبحت تلك

الطرق الدينية مؤسسات اجتماعية خيرية وثقافية وتعليمية وركيزة للإسلام الاجتماعي ، فأصبحت تلك الطرق رابطة اجتماعية ثقافية داخل المجتمع التركي فازدادت مشاركة الجماهير الشعبية في حياة البلاد السياسية ازديادا ملحوظا [27] .

عليه فقد ازدادت الطلبات من اجل توسيع التعليم الديني لاسيما عام 1948 ،حينما اقترح بعض النواب على المجلس الوطني الكبير إعادة افتتاح مدارس الأئمة بعد تدريب الأئمة والوعاظ ، وكانت نتيجة هذه المناقشات إقرار وزارة التعليم الوطني في (20/ كانون الأول 1948) إعطاء دروس متخصصة للائمة والخطباء ، وقد ابتدأت دورات تلك الدروس في 15 / كانون الثاني / 1949 في انقره واستانبول ومن ثم بقية المدن الأخرى، وخلال بضعة أيام أعطيت دروس خاصة بالدين للمدارس المتوسطة ، وفي نهاية عام 1949 أكمل (50) شابا دروسهم التخصصية ، وأمام هذا الإقبال على تلك المدارس أعلنت حكومة حزب الشعب الجمهوري الحاكمة آنذاك في برنامجها الذي قدمته إلى المجلس الوطني الكبير في 24/ كانون الأول / 1949 ضرورة وجود المدارس الدينية ، كما أكدت على حرية الوجود للمواطنين ، وقد وصف (تشان بينكوكسلي) وزير التربية الوطنية في تركيا بان هذه المدارس لا تشبه المدارس الدينية الإسلامية [28] ، وبحلول نهاية عام 1949 أسست الحكومة كلية **الإلهيات** وأصبحت تابعة لجامعة أنقرة، وعينت لها عميدا وأصبحت تتكون من (8) أساتذة و (15) من الأساتذة المساعدين، وأصبحت تدرس مواد الفقه والحديث والفلسفة والاجتماع وتاريخ الأديان إلى جانب اللغات العربية والفارسية والأوربية ، كما أسست الحكومة معهدا لدراسات الإسلامية التابع لجامعة استانبول [29] .

هكذا اخذ الاهتمام بمسألة التعليم الديني في برامج الأحزاب التركية يكون أكثر وضوحا وبروزا، لاسيما في برنامج الحزب الديمقراطي وذلك لضمان أصوات الناخبين ، فاستخدم الحزب العامل الديني وسيلة لزيارة شعبيته ، حيث أكد برنامجه السياسي على إعادة التعاليم الدينية والحد من تدخل الدولة فـــي تلك المسائل [30] .

كانت الدعوة الايجابية التي قدمها الحزب لصالح الدين الدافع الرئيسي وراء فوزه في انتخابات 14/ آيار / 1950 لاسيما وان غالبية الأتراك رغبوا باستعادة الإسلام لمكانته السابقة في الحياة التركية، لاسيما إذا ما علمنا أن ثلاثة أرباع سكان تركيا هم من القرويين الذين يرتبطون ارتباطا عقائديا قويا بالإسلام ،لذلك لا نستغرب إعطاء الفلاحين أصواتهم لصالح الديمقراطيين [31] ، وحال فوز الديمقراطيون وتسنمهم السلطة اتخذوا مجموعة من الإجراءات تجاه الإسلام ، فقاموا بتعديل المادة (526) من قانون العقوبات التركي والتي منعت الأتراك من استخدام أي لغة غير اللغة التركية، ونتيجة لذلك وافق المجلس الوطني التركي في حزيران 1950 على رفع الخطر عن رفع الآذان للصلاة مع إعطاء المؤذن الاختيار في إعلانه باللغة العربية أو باللغة التركية وقد اختار الأغلبية

منهم اللغة العربية ، وصادف ذلك أول أيام شهر رمضان المبارك ، وكانت الاستجابة مطلقة لذلك القانون ، كما الغي الحظر على البرامج الدينية وإدخال الدروس الدينية في مناهج دراسة المرحلة المتوسطة [32]، وأعيد فتح مدارس الأئمة والخطباء ،وفتحت كليات الالهيات في أنقرة وفسح المجال أمام ذوي الميول الدينية لبناء المساجد وجمع الإعانات لها ،وبدأت الحكومة في بناء جامع كبير فـــي حي (شيشلي) في استانبول وفتحت مدارس جديدة في مختلف الولايات التركية لتخريج الأئمة والخطباء ،وكانت مدة الدراسة في تلك المدارس سنتين بعد الدراسة المتوسطة [33] .

كما سمح للجماعات الدينية بإصدار الصحف والإعلان عن قراءة المناقب النبوية (المواليد) في الجوامع ، وعلى اثر ذلك نشطت الحركات الدينية لتمارس نشاطها الواسع وتفتتح فروعا لها في المناطق الريفية والمدن الكبرى ،الأمر الذي أدى إلى تقوية مواقع رجال الدين في الحياة الاجتماعية في البلاد [34] ، ويبدو أن السبب وراء إعطاء تلك التنازلات من قبل الحزب هو طبيعة الصراع الحزبي آنذاك لاسيما بعد انهيار نظام الحزب الواحد ، حيث قامت المنافسة الانتخابية على الفوز في الانتخابات من جهة ومحاولة تخفيض القيود السياسية من جـهة أخرى [35]، فضلا عن ذلك إدراك الحزب إلى إن العامل الحاسم في فوزهم إنما يعود للفلاحين الذين أعطوا أصواتهم بكثافة للحزب وجعله يحصل على نسبة 68 ر52% من الأصوات، أي 487 مقعدا في المجلس الوطني الكبير، لذلك كان لابد من الحزب التساهل مع اولئك الفلاحون المتدينون في إقامة شعائرهم الدينية، فضلا عن ذلك أن زعيم الحزب ورئيس الحكومة – في آن واحد – عدنان مندريس [36] قد أشار إلى أن العقيدة الدينية يمكنها أن تقف حاجزا في وجه المفاهيم الشيوعية التي أخذت تنتشر بسرعة آنذاك [37].

إن إظهار الحزب الديمقراطي مرونة في المسالة الدينية خلال حملته الانتخابية لعام 1950 لم تمنعه من اتخاذ العديد من الإجراءات القانونية الفعالة ضد قادة التنظيمات والحركات الدينية المتطرفة ، والتي كان أبرزها إصدار قانون في تموز 1951 قضى بحماية شخص مصطفى كمال أتاتورك وتماثيله وإصلاحاته من الطعن والاهانة، وذلك بعد أن وقعت أكثر من (70) حالة اعتداء على تماثيل له من قبل الجماعات الدينية، الأمر الذي سبب حرجا كبيرا للحزب الديمقراطي ، وعلى اثر ذلك قامت الحكومة باعتقال زعماء الحركات الإسلامية وكانت تنوي تقديمهم للمحاكمة إلا إنها تراجعت وألغت محاكمتهم بسبب قيام المظاهرات ضد محاكمتهم [38] .

في الحقيقة إن الحزب وضع فلسفة تمثلت بالموازنة ما بين التيارات الدينية وبين أصحاب الفكر العلماني ، إذ حابى في كثير من الأحيان التيارات الدينية مناقضاً بذلك التوجيهات العلمانية التي انتهجها مصطفى كمال أتاتورك وحزبه حزب الشعب الجمهوري خلال ربع قرن تقريباً ، وذلك من اجل الحصول على مساندة أصحاب هذه

التيارات والمـؤيدين لـــها [39]، لذا نلاحظ أن حكومة الحزب الديمقراطي أقرت عام 1951 فتح مدارس الأئمة والخطباء ، فتزايد الإقبال عليها بشكل واضح وبدأت تلك المدارس بـ (7) مدارس ذلك العام [40] ،وهذا أدى إلى انتعاش التعليم الديني في التكايا والزوايا وازدياد عدد المدارس والمعاهد الدينية ، كما أنشأت في العديد من الولايات جمعيات لبناء الجوامع والكنائس ،وفي 30 آذار 1952 تم إضافة تعليمات دينية لمناهج المعاهد الدينية وتمت الموافقة على تدريس الدين الإسلامي في التكايا والزوايا والمدارس الابتدائية والمتوسطة، وبلغ عدد تلك المدارس طيلة مدة حكم الحزب الديمقراطي (1950–1960)حوالي(8000) معهد ومدرسة وجامع [41].

أتت إجراءات الحزب تلك ومرونته إزاء التعليم الديني كأحد عوامل نجاحه في انتخابات عام 1954 والتي حصل فيها على 503 مقعدا في المجلس الوطني الكبير من أصل 541 [42]، فأكد الحزب هذه المرة على تدريس العلوم الإسلامية في المدارس الابتدائية ،كما لم يتخذ أي إجراء قانوني ضد ارتداء الزي الإسلامي كما كان معهودا عليه أيام مصطفى كمال أتاتورك وخلفاؤه، لكن في هذه المدة(1954)ونتيجة لكثرة المطالبات في إلغاء التعليم المختلط بين الذكور والإناث في المعاهد الريفية بما قيل عنها بأنها تقوض الأخلاق على مستوى القرى، تم إلغاء ذلك النوع من التعليم إذ أدخلت الإناث في معهدين منفصلين،ثم دمجت الحكومة تلك المعاهد الريفية بمدارس المعلمين الموجودة تحت اسم(مدارس معلمي القرى لخدمة القرى)، وقد كان لهذه المدارس أثرا كبيرا في تعليم سكان القرى التي خدموا فيها [43].

في عام 1956 ونتيجة للجهود التي بذلتها الحكومة للارتقاء بمستوى التعليم لاسيما التعليم الديني ،ارتفع عدد خرجي معاهد ألائمه والخطباء إلى حوالي (1600)أمام وخطيب في مختلف المدن التركية في ذالك العام [44] ،كما تم في العام نفسه تأسيس العديد الجامعات والمعاهد العالية ، ومن أهمها جامعة الشرق الأوسط التكنولوجية في أنقرة والتي تعد من اكبر الجامعات في الشرق الأوسط وقد ساهمت الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وهولندا في تأسيسها وضمت (4) كليات ، كما افتتحت خلال المدة 1955– 1956 جامعة ايجة في أزمير وقد ضمت (6) كليات وتلقى فيها العلم أكثر من (150) ألف طالب وطالبة خلال عام 1956 ، كذلك تم تأسيس جامعة أتاتورك في ارخروم عام 1955 وضمت (5) كليات ، كما تأسست في عام 1956 لجنة الطاقة النووية مع مركزين للبحوث النووية في أنقرة و كيوكيجي بالقرب من استانبول [45] ، كما قامت حكومة الحزب الديمقراطي بتأسيس (26) مدرسة لائمة المساجد وتخصيص أساتذة لكلية الإلهيات في جامعة أنقرة وتأسيس معهد البحوث الإسلامية في جامعة استانبول وتأسيس المعهد العالي للدراسات الإسلامية في استانبول وقونيا وأزمير ، ونتيجة لذلك ازداد عدد الطلاب في الكليات الإسلامية ليصل عام 1956 إلى (90) طالبا من بينهم (15) طالبة وقد

ارتفع هذا العدد إلى (141) طالبا و (16) طالبة عام 1959 [46]، ومثلما دعم الديمقراطيين الجماعات الدينية في تركيا ثقافيا فإنهم وجهوا اهتمامهم نحو الغرب لاسيما الولايات المتحدة الأمريكية فشجعوا الجماعات التي تدعو للأخذ بالثقافة الأمريكية ، فطبقت حكومة عدنان مندريس سياسة الانتفاع الثقافي الأمريكي – الغربي ، فبعد أن كانت اللغة الفرنسية هي الساندة بالنسبة لمثقفي تركيا اخذ الوضع يتغير تماما مع وصول الحزب الديمقراطي إلى الحكم ، فبرزت الثقافة الأمريكية واللغة الانكليزية على معظم الدراسات ، وانقسمت المناهج التدريسية التي تدرس في المدارس التربية إلى قسمين، الأول الانكليزي والثاني فرنسي، غير أن القسم الأول طغى على الثاني على أساس أن اغلب الأتراك يتكلمون الانكليزية فضلا عن أن الولايات المتحدة الأمريكية أصبحت بالنسبة لتركيا ذا أهمية سياسية واقتصادية وتقنية [47]، فاستعملت الحكومة التركية الخبراء الأمريكان من مؤسسات فورد وفولبرايت ، وأناطت بمؤسسة فورد دراسة إمكانية تأسيس معهد ملحق بجامعة أنقرة لإعداد الإداريين الاقتصاديين ليتولوا إدارة البنوك والشركات والمؤسسات التجارية والاقتصادية [48]، فتعهدت المؤسسة بتكاليف هذا المعهد ، وفعلا تم فتح معهد خاص بجامعة أنقرة باسم (معهد خدمة الإدارة العامة)، وانتدب محاضرين من أوربا والولايات المتحدة الأمريكية [49] ، وبالمقابل فان الولايات المتحدة الأمريكية كان لديها الرغبة في ربط تركيا ثقافيا ، فشاركت في إعادة تنظيم النظام التعليمي التركي ، فأسس كل من شركات روكفلير وفولبرايت وجوزين كندي معهد الثقافة الدولي ومعهد هوفر ومعهد الثقافة الأمريكي ، وكان لهذه المعاهد الثلاثة الدور التبشيري المهم في حقل التربية والتعليم ، وقد تعاونت هذه المعاهد الثلاثة في تشكيل لجنة خاصة عرفت باسم لجنة (التبادل السياسي) لتنظيم تبادل الطلاب بين هذه المعاهد والدول النامية والتي كانت تركيا واحدة منها [50] .

لقد أدت سياسة التوجه نحو الغرب لاسيما صوب الولايات المتحدة الأمريكية إلى تشجيع التيار الليبرالي لدعم هذا التوجه ، وحاول الغرب بدوره استخدام ثقافته التحررية كوسيلة لنشر نفوذه في تركيا ،فشكلت لجان غربية كاللجنة الثقافية التابعة لوكالة الإعلام الأمريكية التي كرست معظم جهودها في تركيا على إيجاد نخب مثقفة بثقافة أمريكية بحتة ذات إمكانية عالية بحيث تكون قادرة على قيادة الأمور في تركيا باتجاه تحقيق المصالح الأمريكية والغربية [51] ،وعلى هذا الأساس وصلت إلى تركيا في صيف 1952 بعثتان علميتان الأولى أمريكية مكونة من (17) عالما ، والثانية انكليزية مكونة من (13) عالما تحت شعار تشجيع الدراسات الاثارية والتاريخية والاجتماعية ، وفي العام نفسه سمحت حكومة عدنان مندريس لبعثة تبشيرية مسيحية غربية للعمل في المناطق الوسطى والشرقية من الأناضول ، إلا أن رفض الأهالي هناك لوجودها والذي كان بدافع من رجال الدين اجبرها على المغادرة ،هذا وكانت حكومة عدنان مندريس ترسل المراقبين الحكوميين الكبار والمفتشين ومدراء المدارس إلى

المعاهد الأمريكية للدراسة والتدريب، وكان من الطبيعي أن يتأثر معظم هؤلاء بمظاهر الحياة الأمريكية ومن ثم يحاولون نقل ونشر تلك المظاهر في تركيا بعد عودتهم [52].

كما شكلت الحكومة هيئة خاصة ضمت أعضاء وممثلون عن المؤسسات الحكومية المهمة هدفها تنظيم برامج لتعليم اللغات الأجنبية وتدريب الإداريين والفنيين في كافة الميادين والنواحي ومنها ميدان التربية والتعليم ، كما وضعت الحكومة وبالتعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية احدث أجهزة التدريب تحت تصرف هذه الهيئة والتي سميت (الهيئة التعليمية التركية) ،وكان لهذه الهيئة دورا في مطالبة بعض المدرسين الأتراك بالتخلص من كل ما هو شرقي في الكتب المدرسية التركية[53].

يبدو من خلال ذلك ان السياسة الثقافية الأمريكية تجاه تركيا عدت وسيلة للتغلغل الاقتصادي، فضلا عن كونها أداة لنشر الثقافة الأمريكية في تركيا ، ومن كل هذا نستطيع القول أن الحزب الديمقراطي استطاع خلال مدة حكمه في تركيا والتي امتدت لمدة عشرة أعوام 1950–1960 ، أن يحقق تطورا ملحوظا في الجانب التعليمي لاسيما إذا ما علمنا أن عدد المعلين والمتعلمين خلال تلك المدة وصل إلى (337) معلما و (4548) طالبا ،كما ازدادت مدارس الأئمة والخطباء وكذلك ازدات الكتب والمطبوعات والدوريات لاسيما لأطفال المدارس .

كما ظهرت كتب لتعليم اللغة العربية ومجموعات من كتب التاريخ الإسلامي وتاريخ الدولة العثمانية ، وبلغ عدد المساجد التي بنيت في تركيا خلال تلك المدة حوالي (5000) مسجد كما سمحت الحكومة للجماعات الدينية بإصدار الصحف والإعلان عن قراءة المناقب النبوية في الجوامع.

المبحث الثالث

أثر السياسة التعليمية في تطور الاحداث السياسية وإنهاء حكم الحزب الديمقراطي 1960

في الوقت الذي أفادت سياسة الحزب لاسيما موقفه تجاه الدين والتعليم الديني الحزب داخليا وذلك في الحصول على تأييد الحركات الدينية وطلابها له، فإنها أخرته داخليا أيضا لاسيما من قبل الشخصيات ذات الميول الإسلامية المتطرفة ، هذا ما ادى إلى حدوث انشقاقات داخل الحزب، لاسيما بعد اتخاذه عدة إجراءات ،منها إصدار قانون في 21/تموز/1952 منع بموجبه أساتذة الجامعات من التدخل في الشؤون السياسية، ثم توسعت لتشمل الحركة الإسلامية ومنها الحركة التيجانية وقادة الحزب القومي الذي قضت محكمة انقرة بحله ،فضلا عن تعرض الحزب الشيوعي التركي للعديد من الإجراءات المقيدة لنشاطه،كما أمر المجلس الوطني التركي الكبير ، فرض عقوبة الإعدام بحق الأفراد المنتمين إلى الشيوعية،كما رفع الحزب الديمقراطي شعار (كل الخطر آت من اليسار) بهدف مكافحة الشيوعية، وتضييق الخناق عليها بتحديد مناطق تجول موظفي سفارات وقنصليات ورعايا الدول الاشتراكية ولا سيما دبلوماسي الاتحاد السوفيتي (السابق) ،إذ ان الحكومة رأت في تحركهم خطورة على الأمن القومي[54] ،كما تبنى الحزب عددا من التعديلات عام 1953 التي زادت من سيطرة الدولة على الصحافة والجامعات، وقام في العام نفسه بفصل عددا من نوابه في المجلس الوطني الكبير بحجة ميولهم الإسلامية المتطرفة ،كما اصدر عام 1954 قانونا جديدا سمح بالإيقاف المؤقت لأي موظف حكومي لديه (25) سنة خدمة وظيفية وإحالته لاحقا إلى التقاعد المبكر، وكان هذا القانون قد انطبق على الكثير من القضاة وأساتذة الجامعات الأمر الذي أدى إلى التضييق المتزايد على النخب المثقفة والمتعلمة [55].

في منتصف عام 1955 فصل الحزب (9) نواب آخرين كان من بينهم اثنان من الوزراء السابقين معللا ذلك بالحفاظ على وحدة الحزب الايدلوجية ، وبعد مدة قطع (10) نواب آخرين علاقتهم بالحزب ثم تبعهم (60) نائبا [(56)] ، وجاءت أحداث 6- 7 / أيلول/1955 لتعمق الأزمة السياسية بين الحزب الديمقراطي من جهة وعامة الشعب ونخبه المثقفة من جهة ثانية ، ولتؤجج المشاعر القومية المتطرفة بخاصة بين أوساط الطلبة والشباب ، فعلى اثر إلقاء قنبلة على القنصلية التركية في مدينة سيلانيك ، اندلعت المظاهرات في استانبول وأزمير ، وهوجمت المحلات والكنائس الارمنية واليونانية مما أدى إلى إلحاق أضرارا فادحة ، وقد أشرت تلك المظاهرات بداية التراجع

السياسي الداخلي للحزب الديمقراطي في تركيا ، فضلا عن أنها أثبتت عدم كفاءة قوى الأمن التركية ، إذ فرضت الأحكام العرفية لتدارك الموقف لمدة ستة أشهر ، وأجرت الحكومة تحولات عديدة في الجيش والجند رمة وقادة الشرطة ، من اجل تقوية الأمن الداخلي وقد استمر قانون الأحكام العرفية نافذ المفعول في استانبول حتى 7 /آذار/ 1956[57].

لقد شعرت النخب المثقفة بما فيهم (الطلبة وموظفو الحكومة والمعلمون والأكاديميون والضباط) بان إجراءات حكومة الحزب الديمقراطي كانت تهدف إلى التراجع عن العقيدة الكمالية التي امنوا بها، وان الحزب قد خان التقاليد الكمالية في ضوء ميوله تجاه المعسكر الغربي لاسيما في الميدان التعليمي ، وان الدين كان شعارا يرفعه للحصول على الأصوات وليس ضرورة ،على الرغم مما قام به من أعمال في ميدان التعليم بشكل عام والتعليم الديني بشكل خاص خدمة للعلم وطلابه، وقد مثل ذلك بداية إنهاء عهده وعلى أيدي الفئة الطلابية المدعومة إذ بدأت الأوضاع تزداد سوءا لاسيما مع استمرار الكبت السياسي طيلة الأشهر الأولى لعام 1960 فعمت المدن التركية المظاهرات [58]، ففي 17نيسان 1960تجمع طلبة جامعة استانبول احتجاجا على الاعتقالات الجماعية ، مما دفع إلى اعتقال (اونار) رئيس جامعة أنقرة وإغلاق الجامعة لمدة شهر وازداد تفاقم الوضع مما اضطر الحكومة التركية إلى إعلان الإحكام العرفية في المدن التركية الرئيسة ، بعدها قرر الديمقراطيون في مجلس النواب يوم 18/نيسان /1960 إنشاء لجنة بصلاحيات واسعة للتحقيق في نشاطات المعارضة ضمت أعضاء متشددين من الحزب نفسه ،وقد اعتبر أساتذة القانون في جامعات استانبول وأنقرة بان تشكيلها غير دستوري ،لذا اتخذت الحكومة إجراءات تأديبية بحق الأساتذة الجامعيين لتدخلهم بالسياسة ،فاندلعت مظاهرات طلابية رافقها حصول أعمال شغب [59]،فقررت الحكومة استخدام الجيش لقمع تلك المظاهرات وقد قتل خلالها قتيل واحد وحدوث إصابات متعددة لآخرين ،كما تم إغلاق الجامعات الأمر الذي أثار طلاب الأكاديمية العسكرية في أنقرة الذين خرجوا بمظاهرة كبيرة يوم 29/ نيسان/1960 تأيدا لتلك المظاهرات بشكل خاص احتجاجا على ما أسموه أقامة نظام دكتاتوري جديد للحزب الواحد ، فضلا عن مساندتهم من قبل أساتذتهم، كما ساهمت الصحافة – على الرغم من تقيدات الرقابة عليها– من تغطية تلك المظاهرات[60] ، ويعزوا بعض المؤرخين إلى أن سبب تلك الحركات الاحتجاجية هو نتيجة للتضخم المتزايد والركود الاقتصادي الناتجتان عن العجز بالعملة الصعبة، ومحاولة زعماء الحزب في أواخر عام 1958 تعزيز سـلطتهم بتأسيس (جبهة وطن إسلامي) والتي كانت تهدف إلى توحيد الجميع خلف الحكومة ، فامتدت تلك الحركات الاحتجاجية لتشمل طلاب المدن الكبيرة الأخرى [61].

هكذا وقف الطلبة إلى جانب المعارضة ضد حكم الحزب الديمقراطي [62] – طلاب جامعة استانبول – وأخذت تلك المعارضة تشتد يوما بعد يوم الأمر الذي استدعى تدخل الشرطة واستخدام القنابر المسيلة للدموع لتفريق المتظاهرين،كما أطلق بعض الشرطة العيارات النارية مما تسبب في وقوع عددا من القتلى والجرحى في صفوف المتظاهرين ، كما اعتقلت الشرطة رئيس جامعة استانبول وأغلقت الجامعة لمدة شهرين ، الأمر الذي دفع طلبة جامعة أنقرة في 26/ايار /1960 إلى الخروج بمظاهرة احتجاجية مساندة لطلاب جامعة استانبول وأساتذتها ، وكذلك جامعة أزمير ، الأمر الذي دفع الحكومة إلى إعلان الأحكام العرفية في المدن الرئيسية التركية (استانبول ، وأزمير ، وأنقرة) ، كما منعت الحكومة من نشر أي شيء حول هذه الأخبار في الصحافة [63] ، وهكذا انهمرت تيارات الطلاب في مظاهرات كبيرة في شوارع المدن التركية الرئيسة، وقد وجدت مساندة من طلاب مدرسة القوات البرية العسكرية الذين خرجوا بمظاهرة تأييد صامته توجهت نحو المجلس الوطني الكبير في انقرة احتجاجا على سياسة عدنان مندريس ، وكان الطلاب يدَّعون ان عدنان مندريس يعتزم قلب النظام العلماني وإقامة دولة دينية [64]، ويورد بعض المؤرخين أن الوجود الأمريكي في تركيا وتصرفات بعض جنوده قد ولد استياء داخل تركيا، فشبه البعض بان تركيا أصبحت مستعمرة أمريكية، رافق ذلك إخفاق حكومة عدنان مندريس في معالجة الوضع الاقتصادي المتردي في البلاد وسوء الحالة المعاشية للشعب ، وقد دفع ذلك الوضع إلى ظهور مجموعات من اليساريين المناهضين للوجود الأمريكي في تركيا ، الذين اخذوا بالتظاهر والكتابات والتحركات المناوئة لأمريكا،وأخذت تحركاتهم تستقطب الناقمين من الشعب التركي على الحكومة والأمريكان معا ، وعلى الرغم من قلتها إلا أنها كانت قوية وذا صوت مسموع وضمت أدباء وطلاب ومفكرين [65]، ومهما يكن من أمر فقد ساءت الأمر آنذاك أكثر وهبت الفئات المثقفة وغير المثقفة والغنية والفقيرة في المدن ضد حكومة الحزب الديمقراطي ،الأمر الذي أتاح للجيش الفرصة للتدخل وإسقاط الحكومة في يوم 27/ايار / 1960 ، والذي استقبل بتفجر الفرحة الجماهيرية لاسيما الجماهير الواسعة الطلاب والنخب المثقفة ،وبذلك شهدت تركيا أول انقلاب عسكري في تاريخها المعاصر دون إراقة دماء [66].

الخاتمة :

استطاع الحزب الديمقراطي خلال مدة حكمه 1950–1960 من إحداث نقله نوعية وكمية في ميدان التعليم بشكل عام والتعليم الديني بشكل خاص ، فضلا عن رغبته في إدخال التعليم والثقافة الغربية إلى تركيا ،والذي بدا واضحا من خلال إقامة العلاقات مع الدول الغربية لاسيما الولايات المتحدة الأمريكية ، الأمر الذي انعكس إيجابا في خلق نخب تعليمية مثقفة ، ولكن في الوقت نفسه لم يكن الحزب يتصور أن تلك النخب المثقفة ستنقلب عليه

في يوما من الأيام ،إذ أن تلك النخب المتعلمة المثقفة التي سعى الحزب لتكوينها أصبحت بينها وبين منهج الحزب الديمقراطي فجوة كبيرة أثرت بدورها على تطور الأحداث السياسية اللاحقة في البلاد وأدت بصورة خاصة إلى نمو الاستياء ضد سياسة الحزب .

وهذا يؤكد بما لا يقبل الشك بأن النخب المتعلمة المثقفة ولاسيما الطلاب برزوا خلال تلك الحقبة كقوة فاعلة في العمل السياسي ، إذ مثلوا العنصر الذي مد المعارضة السياسية بالدعم ، فهي النخبة التي أسهمت بالنشاطات السياسية للأحزاب كالتظاهرات والإضرابات إلى جانب القوى السياسية الأخرى ، ويعود تأثير الطلبة بالأوضاع السياسية لكونهم يمثلون الشريحة الواسعة من الشعب أولا ويمثلون طبقات اجتماعية متنوعة ثانيا ، ولأنهم عانوا مساوئ النظام التعليمي الذي لم يرتق لمستوى طموحهم ثالثا، وصعوبة الحياة الطلابية وافتقارهم إلى المساعدات الاجتماعية والجامعية رابعا ، ولهذا تحولت الجامعات في نهاية حكم الحزب الديمقراطي 1960 إلى أماكن للمعارضة التي أسهمت في إنهاء حكم ذلك الحزب .

قائمة الهوامش

[1] للمزيد من التفاصيل ينظر:- أمين ياسين عباس وآخرون ،مصطفى كمال أتاتورك ودوره في الحياة السياسية في تركيا 1919–1938، مجلة الجامعة العراقية ،ج2، ع62، أيلول 2023. ص 494–505.

[2] احمد عبد الرحيم مصطفى ، في أصول التاريخ النعماني / ص2، دار الشروق ، القاهرة ، 1993 ، ص 219 .

[3] جراهام فولر ، الجمهورية التركية الجديدة ، تركيا كدولة محورية في العالم الإسلامي ، دولة الإمارات العربية المتحدة ، ابو ظبي ، 2009 ، 43.

[4] مصطفى الزين ، ذئب الاناضول ، مطبعة رياض الريس ، لندن ، 1991 ، ص 239.

[5] فمالي ، التربية والتعليم في تركيا الحديثه ، وزارة المعارف العراقية ، بغداد ، 1938 ، ص 8 .

[6] سليم الصويص ، أتاتورك منقذ تركيا وباني نهضتها الحديثة ، مطبعة شفلر ، عمان ، 1970 ، ص 255 .

[7] محمد عزة دروزة ، تركيا الحديثة ، مطبعة الكشاف ، بيروت ، 1946 ، ص 124 .

[8] المصدر نفسه ، ص 152–159 .

[9] احمد نوري النعيمي وحسين علي الجميلي ، النظام السياسي في تركيا وايران ، د . م . ، 112 .

[10] محسن حمززة حسن العبيدي ، التطورات السياسية الداخلية في تركيا ، 1946–1960 ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الاداب ، جامعة الموصل ، 1989 ، ص 52.

[11] ولد في مدينة ايدن عام 1884 ، في عام 1900 دخل في كلية المدفعية الحربية وتخرج فيها برتبة ملازم ثان،شارك في حرب البلقان الاولى ،كما تولى قيادة حزب الشعب الجمهوري واصبح رئيسا للوزراء،توفى عام 1973. للمزيد من التفاصيل ينظر:- علاء طه ياسين ،عصمت اينونو ودوره السياسي في تركيا 1884–1973،اطروحة دكتوراه غير منشورة ،كلية التربية،الجامعة المستنصرية، 2006.

[12] . فليسب رونسير ، تركيا والشرق الاوسط ، ترجمة ميخائيل نجم خوري ، مكتبة مدبولي ، دار قرطبة / د.م . 1993 ، ص 51.

[13] فائقة سعيد الصالح ، سلسلة نظم التعليم في العالم ، التعليم غي تركيا ، العدد (26) مراقبة التوثيق والمعلومات والبحوث التربوية ، مطبعة المراقبة ، مارس ، 1984 ، ص 4 .

(14) المصدر نفسه ، ص 5 .

(15) محمد فاضل الجمالي ، التربية والتعليم في تركيا الحديثة ، وزارة المعارف العراقية ، بغداد ،1938 ، ص 12–13.

(16) المصدر نفسه ، ص 15.

(17) المخطط من عمل الباحث بالاستناد إلى :المصدر نفسه ، ص 15–18.

(18) تاسس هذا الحزب من قبل بعض اعضاء حزب الشعب الجمهوري عام 1946 بعد انشقاقهم عنه اثر الخلافات التي دبت بين اعضائه ، وكان من ارزهم كل من (عدنان مندريس ورفيق كورالتان وفؤاد كوبرلو).للمزيد من التفاصيل ينظر:– محسن حمزة حسن العبيدي،التطورات السياسية في تركيا(1946–1960،رسالة ماجستير غير منشورة،كلية الاداب،جامعة الموصل،1989، ص 73–100 ؛ خالد عبد الله محمد عامر، الحكومات الائتلافية في تركيا (1961–1980)، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الاداب ،الجامعة العراقية،2017،ص 26–43.

(19) احمد نوري النعيمي ، تركيا وحلف شمال الاطلسي ، المطبعة الوطنية ، عمان ، 1988 ، ص 41 .

(20) احمد نوري وحسين علي الجميلي ، المصدر السابق / ص 164 .

(21) فيروز احمد ، صنع تركيا الحديثة ، ترجمة سلمان داود الواسطي و حمدي حميد الدوري ، بيت الحكمة ، بغداد ، 1993، ص 186 .

(22) المصدر نفسه ، ص 190 .

(23) منال الصالح ، نجم الدين اربكان ودوره في السياسة التركية 1969 – 1997 ، الدار العربية للعلوم والنشر ناشرون ، بيروت ، 2012 ، ص 30 .

(24) احمد نوري النعيمي وحسين علي الجميلي ، المصدر السابق ، ص 177 .

(25) هو المجلس الذي سبق وان اسسه مصطفى كمال اتاتورك عام 1920 لياخذ على غاتقه مهمة ادارة شؤون البلاد.للمزيد من التفاصيل ينظر:– هزبر حسن شالوخ العنبكي، التطورات الدستورية في تركيا واثرها في السياسة الداخلية 1937–1983، اطروحة دكتوراه غير منشورة ،كلية التربية(ابن رشد)جامعة بغداد ،2012،ص 23–28.

(26) رضا هلال ، السيف والهلال ، تركيا من أتاتورك إلى اربكان الصراع بين المؤسسة العسكرية والاسلام السياسي ، دار الشروق ، القاهرة / 1999 ، ص 108 .

(27) حامد محمود عيسى ، القضية الكردية في تركيا ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، 2002 ، ص 164.

(28) احمد نوري النعيمي وحسين علي الجميلي ، المصدر السابق ، ص 177 .

(29) احمد نوري النعيمي ، ظاهرة العدد الحزبي في تركيا ، 1945 – 1980 ، بغداد ، 1989 ، ص 51 .

(30) Lewis، G ، Turkey ، New York، 1966، p. 133

(31) هزبر حسن شالوخ العنبكي،المصدر السابق،ص 109.

(32) فلاديمير ايفانوفيش دانيلوف ، الصراع السياسي في تركيا : الاحزاب السياسية والجيش ، ترجمة يوسف ابراهيم الجهماني ، دار حوران للطباعة والنشر ، دمشق ، 1999 ، ص 24

(33) محسن حمزة حسن العبيدي ، المصدر السابق ، ص 114 .

(34) المصدر نفسه ، ص 115.

(35) لوسيل دبليو بيسفير ، لزمة السياسة التركية الخليفة ووجهات النظر واحتمالات التقدم والنجاح ، ترجمة حسن نعمة سعدون ، د. م . بغداد ، 1983 ، ص39.

(36) ولد عام 1899 في احدى مقاطعات تركيا الغربية ، شارك بالمعارضة السياسية عن طريق حزب الشعب الحر،كما انظم إلى حزب الشعب الجمهوري ،كما يعد مؤوسس الحزب الديمقراطي التركي الذي اجيز عام 1946، تم اعدامه عام 1961.للمزيد من التفاصيل ينظر:– اسماء عبد الكريم مطر المفرجي، عدنان مندريس ودوره السياسي في تركيا (1945–1961)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية للبنات، جامعة تكريت ،2014.

(37) أنس يونس عبد ، سياسة تركيا الخارجية تجاه دول اوربا الغربية 1905 – 1960 .

(38) هزبر حسن شالوخ العنبكي ، المصدر السابق ، ص 109 ، محسن حمزة حسن العبيدي ، المصدر السابق ، ص115.

(39) نغم عبد الهادي مهدي ،العلاقات التركيه _ الامريكيه خلال حكم الحزب الديمقراطي 1950–1960 دراسه تاريخيه ،كليه التربية للبنات،جامعة بغداد ،2000 ،ص45.

(40) رضا هلال ،المصدر السابق ،ص209.

(41) ابراهم خليل احمد واخرون ، تركيه المعاصرة ، مديريه الكتب للطباعة والنشر ،الموصل ، 1988،ص96،محسن حمزة حسن العبيدي ،المصدر السابق ،ص115.

(42) هزبر حسن شالوخ العنبكي ،المصدر السابق ،ص110.
(43) فيروز احمد ،المصدر السابق ،ص184–191.
(44) احمد نوري النعيمي وحسين علي الجميلي ،المصدر السابق، 193.
(45) هزبر حسن شالوخ العنبكي ، المصدر السابق ، ص 76 .
(46) احمد نوري النعيمي وحسين علي الجميلي ، المصدر السابق ، ص 194 .
(47) هزبر حسن شالوخ العنبكي ، المصدر السابق ، ص 76.
(48) احمد نوري النعيمي ، تركيا وحلف شمال الاطلسي ، المصدر السابق ، ص 159 .
(49) هزبر حسن شالوخ العنبكي ، المصدر السابق ، ص 77 .
(50) نغم عبد الهادي مهدي ، المصدر السابق ، ص 78 .
(51) احمد نوري النعيمي ، تركيا وحلف الشمال الاطلسي ، المصدر السابق ، ص 160 .
(52) المصدر نفسه،ص161– 162.
(53) محسن حمزة حسن العبيدي ، المصدر السابق ، ص 120.
(54) خليل علي مراد ،الاحزاب السياسية والمسالة الدينية في تركيا 1946–1960 في ابراهيم خليل احمد واخرون ، الاسلام والعلمانية في تركيا المعاصرة ،مركز الدراسات التركية ، جامعة الموصل،1996،ص 67.
(55) اريك زوركر ، تاريخ تركيا الحديث ، ترجمة عبد اللطيف الحارس، دار المدار الاسلامي ،لبنان،2014،ص ص 322– 332.
(56) احمد نوري النعيمي وحسين علي الجميلي ، المصدر السابق ، ص194.
(57) مصطفى الزين ،المصدر السابق، ص 216.
(58) اريك زوركر، المصدر السابق، ص322–324.
(59) حميد بوزر سلان، تاريخ تركيا المعاصر ، ترجمة حسين عمر ، دار كلمة و المركز الثقافي العربي ،الامارات العربية المتحدة ، 2009 ، ص 79.
(60) اريك زوركر، المصدر السابق، ص345–346.
(61) فيروز احمد ، المصدر السابق ، ص 256.
(62) نوال عبد الجبال سلطان ظاهر الطائي ، التطورات السياسية الداخلية في تركيا 1960 – 1980 ، دراسة تاريخية ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية التربية ، جامعة الموصل ، 2002 ، ص 108.
(63) نغم عبد الهادي مهدي ، المصدر السابق ، ص 151.
(64)شبكة المعلومات الدولية ، الانترنيت ،الجزيرة نت ، قصة الحكومات التركية ،على الرابط الاتي:
https://www.google.com/amp/s/www.aljazeera.net/amp/2004/10/03/%25D9%2582
تاريخ الولوج 2024/12/12.
(65) طالب مشتاق ، مذكرات سفير عراقي في تركيا ، الجزء الثاني من كتاب اوراق ايامي 1958 – 1965 ، بيروت ، 1969 ، ص 148.
(66) ابراهيم الداقوقي ، الاحزاب السياسية واتجاهات السياسة في تركيا الحديثة ، معهد الدراسات الاسوية الافريقية ، (الدراسات الاسوية) بحث رقم /2 ، نغم عبد الهادي مهدي ، المصدر السابق ، ص**152.**

قائمة المصادر

اولا : الكتب الوثائقية :

فائقة سعيد الصالح ، سلسلة نظم التعليم في العالم ، التعليم غي تركيا ، العدد (26) مراقبة التوثيق والمعلومات والبحوث التربوية ، مطبعة المراقبة ، مارس ، 1984.
محمد فاضل الجمالي ، التربية والتعليم في تركيا الحديثة ، وزارة المعارف العراقية ، بغداد ،1938 .

ثانيا : البحوث والدراسات الاكاديمية المنشورة :

ابراهيم الداقوقي ، الاحزاب السياسية واتجاهات السياسة في تركيا الحديثة ، معهد الدراسات الاسوية والافريقية (الدراسات الاسوية) ، بحث رقم /2 ، د. ن ،د . م .

امين ياسين عباس واخرون ،مصطفى كمال اتاتورك ودوره في الحياة السياسية في تركيا 1919–1938، مجلة الجامعة العراقية ،ج2، ع62، ايلول 2023.

ثالثا : الرسائل والاطاريح الجامعية العراقية غير المنشورة :

اسماء عبد الكريم مطر المفرجي، عدنان مندريس ودوره السياسي في تركيا (1945–1961)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية للبنات، جامعة تكريت ،2014.

انس يونس عبد ، سياسة تركيا الخارجية اتجاه دول اوربا 1950 –1960 دراسة تاريخية رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية ، جامعة بابل 2005 .

خالد عبد الله محمد عامر، الحكومات الائتلافية في تركيا (1961–1980)، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الاداب ،الجامعة العراقية،2017.

علاء طه ياسين ،عصمت اينونو ودوره السياسي في تركيا 1884–1973،اطروحة دكتوراه غير منشورة ،كلية التربية،الجامعة المستنصرية، 2006.

محسن حمزة حسن العبيدي،التطورات السياسية في تركيا(1946–1960،رسالة ماجستير غير منشورة،كلية الاداب،جامعة الموصل،1989 .

نغم عبد الهادي مهدي ،العلاقات التركية _ الأمريكية خلال حكم الحزب الديمقراطي 1950–1960 دراسة تاريخيه رسالة ماجستير غير منشورة ،كليه التربية للبنات، جامعة بغداد ،2000.

نوال عبد الجبال سلطان ظاهر الطائي ، التطورات السياسية الداخلية في تركيا 1960 – 1980 ، دراسة تاريخية ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية التربية ، جامعة الموصل ، 2002.

هزبر حسن شالوخ العنبكي، التطورات الدستورية في تركيا واثرها في السياسة الداخلية 1937–1983، اطروحة دكتوراه غير منشورة ،كلية التربية(ابن رشد)جامعة بغداد ،2012.

رابعا : الكتب العربية والمعربة :

ابراهم خليل احمد واخرون ، تركية المعاصرة ، مديريه الكتب للطباعة والنشر ،الموصل ، 1988.

احمد عبد الرحيم مصطفى ، في أصول التاريخ العثماني ، دار الشروق ، القاهره ، 1993 .

احمد نوري النعيمي ، تركيا وحلف شمال الاطلسي ، المطبعة الوطنية ، عمان ، 1988.

---------- ، ظاهرة العدد الحزبي في تركيا ، 1945 – 1980 ، بغداد ، 1989.

احمد نوري النعيمي وحسين علي الجميلي ، النظام السياسي في تركيا وايران ، د . م.

اريك زوركر ، تاريخ تركيا الحديث ، ترجمة عبد اللطيف الحارس، دار المدار الاسلامي ،لبنان،2014.

جراهام فولر ، الجمهورية التركية الجديدة ، تركيا كدولة محورية في العالم الاسلامي ، دولة الامارات العربية المتحدة ، ابو ظبي ، 2009 .

حامد محمود عيسى ، القضية الكردية في تركيا ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، 2002.

حميد بور سلان، تاريخ تركيا المعاصر ، ترجمة حسين عمر ، المركز الثقافي العربي ، بيروت ، 2007 .

خليل علي مراد ،الأحزاب السياسية والمسالة الدينية في تركيا 1946–1960 في ابراهيم خليل احمد واخرون ، الإسلام والعلمانية في تركيا المعاصرة ،مركز الدراسات التركية ، جامعة الموصل،1996.

رضا هلال ، السيف والهلال ، تركيا من أتاتورك إلى اربكان الصراع بين المؤسسة العسكرية والاسلام السياسي ، دار الشروق ، القاهرة ،1999.

سليم الصويص ، أتاتورك منقذ تركيا وباني نهضتها الحديثة ، مطبعة شفلر ، عمان ، 1970 .

طالب مشتاق،مذكرات سفير عراقي في تركيا،الجزء الثاني من كتاب اوراق ايامي 1958 – 1965، بيروت،1969.

فلاديمير ايفانوفيش دانيلوف ، الصراع السياسي في تركيا : الاحزاب السياسية والجيش ، ترجمة يوسف ابراهيم الجهماني ، دار حوران للطباعة والنشر ، دمشق ، 1999 .

فليسب رونسير ، تركيا والشرق الاوسط ، ترجمة ميخائيل نجم خوري ، مكتبة مدبولي ، دار قرطبة ، د.م . 1993 .

فمالي ، التربية والتعليم في تركيا الحديثه ، وزارة المعارف العراقية ، بغداد ، 1938 .

فيروز احمد ، صنع تركيا الحديثة ، ترجمة سلمان داود الواسطي و حمدي حميد الدوري ، بيت الحكمة ، بغداد ، 1993 .

لوسيل دبليو بيسفير ، لزمة السياسة التركية الخليفة ووجهات النظر واحتمالات التقدم والنجاح ، ترجمة حسن نعمة سعدون ، د. م . بغداد ، 1983.

محمد عزة دروزة ، تركيا الحديثة ، مطبعة الكشاف ، بيروت ، 1946.

مصطفى الزين ، ذئب الاناضول ، مطبعة رياض الريس ، لندن ، 1991 .

منال الصالح ، نجم الدين اربكان ودوره في السياسة التركية 1969 – 1997 ، الدار العربية للعلوم والنشر ناشرون ، بيروت ، 2012.

خامسا : الكتب الاجنبية :

1. Lewis ، G ، Turkey ، New york ، 1966.

سادسا: شبكة المعلومات الدولية الانترنيت :

شبكة المعلومات الدولية ، الانترنيت ،الجزيرة نت ، قصة الحكومات التركية ،على الرابط الاتي:

https://www.google.com/amp/s/www.aljazeera.net/amp/2004/10/03/%25D9%2582

تاريخ الولوج 2024/12/12